العامة لهيئة الامم عنوانها « مقترحات بشأن استمرار الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين : وثيقة صادرة عن الامين العام » . ركز هامرشولد في مقترحاته على توسيع البرامج التي من شأنها تأهيل اللاجئين وتعزيز قدرتهم على اعالة انفسهم وعلى الاستغناء عن المساعدات التي تقدمها لهم الوكالة الدولية ، وبالتالي توطينهم في الواقع ان لم يكن بصورة رسمية علنية . ان مختلف مشاريع التأهيل وتيسير الهجرة والشغل واعالة النفس بين اللاجئين — تلك المشاريع التي كانت وكالة الاغاثة تقوم بها على نطاق محدود — هي المشاريع التي جاء هامرشولد يدعو الى اعلانها سياسة رسمية للوكالة ، والى توسيع نطاقها الى أبعد حد ممكن .

بعبارة أخرى نظر هامرشولد الى هذه المشاريع كتمهيد لعملية الاذابة والاستيعاب والادماج التي جعلها محور تقريره فيما يتصل باللاجئين . وهو لذلك يدعو الى المزيد منها ، ويناشد الدول العربية المضيفة بالتعاون مع الوكالة فيها .

ومع ان مقترحات هامرشولد لم تتطرق بصورة مباشرة الى مسألة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي الا انه واضح من مضمونها انها تهدف الى دمج الشعب الفلسطيني في المجتمعات العربية المتواجد فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية وعن طريق اعتبار « اللاجئين » طاقة بشرية واقتصادية تحتاجها هذه المجتمعات في عملية التنمية هذه . أي أمامنا هنا نموذج عن الاسلوب غير المباشر لتصفية قضية الشعب الفلسطيني .

كان رد الفعل الفلسطيني ضد مشروع هامرشولد قويا كما ظهر من المؤتمر الفلسطيني الذي انعقد في بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٥٩ وحضره مندوبون وممثلون عن جميع مخيمات الفلسطينيين ومختلف أماكن اقامتهم في الاراضي اللبنانية وجميع هيئاتهم ومنظماتهم . وصدر بيان هام عن المؤتمر رفض مشروع هامرشولد ودعوته لتذويب الشعب الفلسطيني في اقتصاديات الشرق الاوسط وكل مشروع آخر من شأنه ان يحول دون حقه الطبيعي في وطنه . وفي ١٢ تموز ١٩٥٩ انعقد مؤتمر عربي فلسطيني ثان في بيروت أصدر بيانا أكد فيه الموقف الذي تم تحديده في المؤتمر الاول ، كما استنكر موقف وكالة الاغاثة وحذرها من تبنيها لمشروع هامرشولد وتنفيذها لتوصياته .

مع استنفاد النهوض الوطني الجماهيري العربي بقيادة مصر لزخمه واندفاعه ، عادت الدبلوماسية الامريكية لطرح مشاريعها المتعلقة بالصلح مع اسرائيل ، واتجهت هذه المرة ايضا باتجاه نزع الصفة السياسية عن القضية في محاولة لاظهارها بمظهر المشكلة التي تتطلب حلولا ذات طابع فني أو تقني يتقدم بها أختصاصيون بعد أن يكونوا قد درسوا « المعضلة » بشكل « موضوعي » و« مجرد » من أجل الوصول الى الحل المناسب لها . انطلاقا من هذا التصور كلفت حكومة الولايات المتحدة في سنة ١٩٦١ الدكتور جوزيف جونسون ، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي ، القيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين . ولاعطاء مهمة جونسون الطابع الدولي المناسب تم تكليفه من خلال لجنة التوفيق الدولية .

اعتبر جونسون ان استمرار مشكلة اللاجئين يعود الى التناقض القائم بين موقف الحكومات العربية وموقف اسرائيل من المشكلة . كانت اسرائيل تصر على ان الاعتبارات الامنية تمنعها من الموافقة على اعداد كبيرة من اللاجئين ، بينما كانت الدول العربية ترفض مناقشة أية تفاصيل تتعلق بالتسوية ما لم توافق اسرائيل على قرارات هيئة الامم الداعية الى السماح « للاجئين الذين يريدون العودة الى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم » بالرجوع الى اسرائيل في أقرب وقت ممكن ، والى التعويض عن ممتلكات الذين يختارون عدم الرجوع . انطلاقا من هذين الموقفين حاول جونسون في محادثاته ايجاد صيغة حل وسط يأخذ بعين الاعتبار الناحية « الانسانية » (وليس السياسية والوطنية) من مشكلة اللاجئين من جهة، ولا يهدد أمن اسرائيل من جهة ثانية .